

## نيجرفان البارزاني في بغداد لتحصين مكاسب الأكراد

### أربيل تخشى تنقيحاً دستورياً يهملها



امتيازات الأكراد يهددها الحراك

بقرة حلب. في المقابل فإن قيام عراق قوي سيعيدهم إلى حجمهم الطبيعي وسيضعهم تحت الرقابة والمساءلة المالية وهو ما سينشكّل عنصر إزعاج لهم.

ويتابع الكاتب "يدرك الزعماء الأكراد أن الانفصال عن العراق لن يكون ممكناً إذا ما عاد العراق تحت الحماية الأميركية. إنهم يخشون سقوط النظام الطائفي لأن الأوضاع كلها ستعود إلى الحالة الأميركية. ذلك ما سيجعلهم يرضخون لما يمكن أن تقرره بغداد التي ستكون قد تحررت من الهيمنة الإيرانية."

**الأكراد خائفون على مصالحهم. فهم يأخذون أكثر مما يستحقون، فالنظام الحالي يوفر لهم حرية الاستيلاء على الأموال**

واستدرك بالقول "كان الدعم الأميركي للأكراد مشروطاً ببقائهم ضمن العراق، من غير التفكير بإقامة دولتهم المستقلة. وقد وجد الأكراد في خضوع بغداد للهيمنة الإيرانية مناسبة للتحرر نسبياً من ذلك الشرط، ليتمتعوا بامتيازاتهم التي أقرها الدستور من غير أن يكون إقليمهم عملياً جزءاً من العراق. ذلك سيكون جزءاً من الماضي فيما لو أعيد النظر في الدستور."

وعلى خلفية القلق من فقدان مكاسب أكراد العراق من النظام القائم، حذر النائب عن كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني بشار الكيكي، الأسبوع الماضي، من العودة إلى المركزية، معتبراً أنها ستعيد إنتاج الأزمات.

المركزية، فإن له حصّة منتظمة في الموازنة الاتحادية. ولا يكفئ أكراد العراق بكل تلك المكاسب والامتيازات، بل يطمحون إلى ما هو أكثر بضمّ المناطق المتنازع عليها إلى إقليمهم وعلى رأسها محافظة كركوك الغنية بالنفط.

ويطالب المحتجون العراقيون بإسقاط النظام القائم على المحاصصة وما أنتجه من الفساد. وبدأ يجري الحديث تبعاً لذلك عن إمكانية إدخال تعديلات على الدستور لا تستثنى الخلق عن النظام البرلماني والمرور إلى نظام رئاسي أو شبه رئاسي، كما لا تستثنى الحد من اللامركزية بتجسيم سلطات الحكومات المحلية وتغيير طريقة تنصيبها، فضلاً عن إلغاء مجالس المحافظات.

ولا تخدم مختلف تلك التعديلات في حال تمّ إقرارها فعلاً، مصلحة إقليم كردستان العراق وخصوصاً قاداته السياسيين الذين يتمتعون في إقليمهم بسلطات واسعة ويتحكمون في موارده بحريّة، فضلاً عن أن لهم قوات مسلحة من جيش وشرطة لا تخضع عملياً سوى لأوامرهم وإن كانت تابعة شكلياً للقوات المسلحة العراقية.

ويقول الكاتب العراقي فاروق يوسف "الزعماء الأكراد في العراق خائفون من أن يطيح الحراك الشعبي بنظام المحاصصة. إنهم خائفون على مصالحهم. فهم في ظل ذلك النظام يأخذون أكثر مما يستحقون. ذلك النظام يوفر لهم حرية الاستيلاء على الأموال التي تخصص للكتلة العرقية التي يمثلونها من غير أن يكونوا منصفين في توزيعها."

ويضيف يوسف "هم في حقيقة موقفهم الحالي لا يفكرون في الانفصال عن العراق الضعيف الذي هو عبارة عن

سارح رئيس إقليم كردستان العراق نيجرفان البارزاني إلى زيارة بغداد الأربعا، غداً بلورة الأحزاب السياسية في البلاد لخطّة قالت إنها تستجيب لمطالب المحتجين لكنها تبقى على النظام قائماً. ولا يسعى البارزاني في زيارته إلى مناقشة الخطة السياسية بقدر ما يسعى إلى تجنب المس من الامتيازات التي راكمها الأكراد وفقاً لدستور ما بعد نظام الرئيس الأسبق صدام حسين، إذ أن من بين مقترحات التسوية تغيير نظام الحكم من نظام شبه برلماني إلى نظام رئاسي وهو ما يعرض مصالح الأكراد "للتصفية السياسية".

بغداد - يتوجس رئيس إقليم كردستان العراق نيجرفان البارزاني من تسوية سياسية في العراق تدفع بالإقليم إلى الهامش وتعيد خلط الأوراق بالرجوع إلى ما قبل الدستور العراقي الجديد الذي حظي فيه الإقليم الكرد، ذو الحكم الذاتي، بامتيازات ضمنت له استقلالية، تشريعية ومالية أكبر، عن بغداد.

وتأتي زيارة البارزاني في وقت تناقش فيه الأحزاب العراقية خطة تسوية سياسية، ينتظر أن يرفضها المحتجون المطالبون برحيل حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي. وعلى الرغم من أن بقاء حكومة عادل عبدالمهدي أو رحيلها لا يعنينا بدرجة أولى قيادات إقليم كردستان العراق، إلا أن عبدالمهدي يظل أقل تشدداً من سلفه حيدر العبادي تجاه مطالب الأكراد الانفصالية كما أن بقاءه على رأس السلطة ضمانة للمكاسب الكردية.

ويرى مراقبون أن زيارة البارزاني غير المعلنّة تهدف في الظاهر إلى محاولة إسعاف عبدالمهدي، لكن الهدف منها هو ضمان مصالح الإقليم وعدم الرجوع عن المكتسبات الكردية مهما كانت نتائج التسوية السياسية وحتى إن أدت الأمر إلى استبعاد رئيس الوزراء الحالي.

ويشكّل مباشر دون الرجوع إلى السلطات

## هجمات حوثية يأسّة لكبح قطار السلام في اليمن

مأرب (اليمن) - قتل سبعة عسكريين في صفوف القوات الحكومية اليمنية، بينهم ضابطان برتبة عميد، في قصف صاروخي في مأرب جنوب اليمن، فيما أكدت القوات الحكومية وقوف المتطرفين الحوثيين خلف العملية.

ووقع هذا القصف بعد فترة من تراجع العمليات العسكرية الكبرى في اليمن، وفي ظل تأكيدات من أطراف النزاع على ضرورة العمل على حل النزاع المستمر منذ أكثر من خمس سنوات عبر السياسة. وقال مسؤول عسكري في القوات الحكومية إن "قصفاً صاروخياً" استهدف مبنى قيادة عمليات المنطقة الواقع في معسكر صحن الجن في شرق محافظة مأرب الجنوبية.

وأوضح أن الهجوم أدى إلى مقتل العميد سعيد الشماحي والعميد عبدالربيب الصيادي وخمسة عسكريين آخرين، وكذلك إصابة 12 عسكرياً آخر بجروح، منهم الحوثيين بتنفيذ الهجوم. وفي السابع من نوفمبر الجاري، قتل ستة أشخاص بينهم أربعة مدنيين إثر هجوم المتطرفين بصواريخ باليستية وطائرات مسيرة استهدفت مواقع عسكرية في مدينة المخا غرباً.

ويحاول المتمردون الحوثيون خلال هجماتهم تعكير أجواء التهدئة التي تعمل عدّة جهات على صلاة بالمف اليمني على نشرها تمهيداً لإطلاق عملية سلام شاملة بالبلد تنهي الصراع الدامي المتواصل منذ قرابة الخمس سنوات.

وبرزت خلال الفترة الأخيرة إرادة لدى أهم الأطراف ذات الصلة بالمف اليمني، لإيجاد حل سلمي شامل لكل أطراف

ويحاول المتمردون الحوثيون خلال هجماتهم تعكير أجواء التهدئة التي تعمل عدّة جهات على صلاة بالمف اليمني على نشرها تمهيداً لإطلاق عملية سلام شاملة بالبلد تنهي الصراع الدامي المتواصل منذ قرابة الخمس سنوات.

## السودان في طريقه للتخلص من أعباء العقوبات الدولية

الخرطوم - قال وزير الدفاع السوداني جمال الدين عمر الأربعاء، إن الأسباب التي أدت لصدور قرار من مجلس الأمن لسنة 2005، متعلق بقرصن عقوبات على بلاده زالت، مما يتطلب رفع الجزاءات المترتبة على القرار.

وأوضح عمر أن كل الجزاءات المتعلقة بالحدود الأمني والسياسي والإنساني وحقوق الإنسان زالت تماماً، حيث أحرز السودان تقدماً كبيراً بعد التحول السياسي، ومباشرة الحكومة الانتقالية لمهامها، مما يتطلب رفع الجزاءات الأمامية.

ويبدأ السودان مرحلة انتقالية في 21 أغسطس الماضي، وتستمر 39 شهراً تنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم السلطة خلالها كل من المجلس العسكري، وقوى التغيير، قائدة الحراك الشعبي.

ويخضع السودان لعقوبات دولية من مجلس الأمن، بموجب القرار 1591 الصادر عام 2005، والذي أنشأ في مارس من العام نفسه لجنة خاصة لرصد تنفيذ الجزاءات ذات الصلة. والعقوبات المفروضة على السودان نوعان: حظر مفروض على بيع



اصلاحت تكبلها العقوبات

## سجلات الحكومة والبرلمان تعود للكويت بعد هدوء قلق

مناقصات الجهاز المركزي للمناقصات العامة. وقالت الوزيرة إنها حصلت غرامات تقدر بالملايين من الشركات المتأخرة في تنفيذ المشاريع، فضلاً عن كفالات على عدد من شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية، لحماية المال العام. وأشارت الوزيرة المستقيلة إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية منعت 14 مقاولاً من المناقصات، كما أشارت إلى تسهيل 24 مليون دينار (كفالات) تخص 3 شركات مقاول، وتحصيل غرامات بقيمة 70 مليون دينار من الشركات المتأخرة في المشاريع، وحرمانها من مناقصات المؤسسة وطلب حرمانها من المناقصات.

السكنية ما كبد الدولة خسائر فادحة. وأضاف أن الوزيرة تعرقل مشاريع البنية التحتية وهي من أهم عناصر تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي، وتقول إن الدورة المستندية هي التي تعطل تنفيذ مشاريع أعمال الطرق ولكن التقارير الداخلية تثبت عكس ذلك. وترجع بداية الأزمة بين الوزيرة والبرلمان إلى اتهامات بتقاعسها عن حماية المال العام، لكن الوزيرة قالت في سلسلة تغريدات على تويتر إنها تشددت في اتخاذ العقوبات بحق الشركات والمقاولين المتعثرين في تنفيذ مشاريع الدولة، وحرمانهم من الدخول في

في البرلمان يؤيدون طرح الثقة في وزير الداخلية خالد الجراح، وذلك بعد جلسة استجواب من النائب رياض العبدساني. وصرح مصدر برلماني لصحيفة "القبس" المحلية بأن مؤيدي طرح الثقة في الوزيرة جنان بوشهري تجاوزوا الـ 25 اسماً، وجاء ذلك بعد أن وقع 22 نائباً على كتابين طرح الثقة في وزيرة الأشغال، لكنهما لم يقدموا بشكل رسمي بعد.

وقال النائب عمر الطبطبائي خلال الاستجواب إن وزيرة الأشغال تراخت في تطبيق القانون على الجهات التي تعاقبت معها المؤسسة العامة للرعاية

الكويت - عادت السجلات المعهودة بين مجلس الأمة والحكومة، بعد سنوات قليلة من الهدوء عاشتها الكويت، فيما يستعد البلد الخليجي لتعديل وزاري مرتقب.

والثلاثاء قدمت وزيرة الأشغال العامة الكويتية جنان بوشهري استقالتها في مجلس الأمة، خلال استجوابها من قبل النائب عمر الطبطبائي. وجاءت هذه الخطوة من جانب الوزيرة بعد توقيع 22 نائباً بطرح الثقة في الوزيرة عقب جلسة استجوابها، فيما أعلن رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم استلامه طلباً من 10 نواب